دور نظام الرقابة الداخلية في تفعيل الحوكمة المصرفية دراسة لعينة من البنوك العاملة في الجزائر

The role of the internal control system in activating banking governance: A study of a sample of banks operating in Algeria

ط.د مجبري حسن*[1]، أ.د بوكار عبدالعزيز[2]

[1] جامعة ادرار (الجزائر)، has.majabri@univ-adrar.edu.dz

[2] جامعة ادرار (الجزائر)، boukarahaziz@univ-adrar.edu.dz

مخبر الانتماء: مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الأفريقي - جامعة ادرار

تاريخ الاستلام: 2021/09/21 تاريخ القبول: 2021/11/03 تاريخ النشر: 2021/11/06

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى معرفة دور نظام الرقابة الداخلية في تفعيل الحوكمة المصرفية من خلال دراسة عينة من البنوك التجارية العاملة بالجزائر الى غاية سنة 2020، حيث تمت الإشارة الى مفهوم واهداف ومبادئ حوكمة الشركات بشكل عام وبالأخص الحوكمة المصرفية وايضاح أهميتها ولما لها من أثار إيجابية من المنظور البنكي، ثم التطرق الى مفهوم نظام الرقابة الداخلية وايضاح مكوناتها وانواعها وأهدافها في القطاع المصرفي، وقد أعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على برنامج SPSS نسخة 25 في تحليل مخرجات الاستبانة الموزعة على عينة الدراسة والمقدرة ب 71 استبانة منها 43 استبانة صالحة للدراسة، وقد خلصت الدراسة الى وجود علاقة ارتباطية موجبة بين استقلالية المراقب الداخلي و الإفصاح والشفافية ونظام الرقابة الداخلية، لتفعيل الحوكمة المصرفية.

الكلمات الدالة: رقابة داخلية؛ حوكمة الشركات؛ حوكمة مصرفية؛ لجنة بازل.

تصنيفات JEL: G30, G33, G34, G21 .

Abstract :

This study aims to know the role of the internal control system in activating banking governance by studying a sample of commercial banks operating in Algeria till the year 2020. Where the concept, the objectives and the principles of corporate governance in general, and in particular banking governance, were referred to and clarified its importance and its positive effects from the banking perspective. The researcher relied on the descriptive analytical method, depending on the SPSS version 25 Program, in analyzing the outputs of the questionnaire distributed on the study sample, which was estimated by 71 questionnaires, 43 of them were valid for the study. The study concluded that there is a positive co-relation between the independence of the internal auditor, disclosure, transparency and the internal control system to activate banking governance.

Keywords: internal control, corporate governance, banking governance, Basel Committee.

JEL Classification Codes: G30, G33, G34, G21.

* المؤلف المرسل.

مقدمة

انتشرت الفضائح المالية والأخلاقية في البنوك العاملة بالجزائر بسبب شيوع الفساد المالي والإداري؛ مما ترتب عنه إهدار للمال العام، بسبب التجاوزات المالية الممارسة من قبل موظفي ومسيري البنوك التجارية في منح امتيازات مالية بدون وجه حق إضافة الى التحويلات بالعملة الصعبة للخارج بدون تبرير، مما كلفت الدولة خسائر كبيرة بسبب غياب أو عدم كفاءة الرقابة الداخلية للتصدي لهاته التصرفات.

وتعتبر حوكمة الشركات أحد أهم آليات الاقتصاد المعاصر التي حظيت باهتمام واسع من قبل المنظمات والهيئات العلمية والمهنية الدولية، نظراً لدورها الفعال في تجنيب الشركات من الوقوع في الفساد وسوء التسيير الذي ينجم عنهما التعثر والإفلاس المالي والإداري والزوال من جهة، ومن جهة أخرى دورها الفعال في تعظيم أرباح الشركة وتعزيز مكانتها التنافسية في السوق وضمان سيرورتها واستمرارها في عالم المال والأعمال على المستويين المحلي والدولي.

إشكالية الدراسة:

شهدت الجزائر مؤخرا حملة واسعة في محاربة المستثمرين أصحاب المال الفاسد وإطارات سامية في الدولة والذين هم بدورهم متواطئين مع رجال الأعمال ومنحهم تسهيلات لأعمالهم المشبوهة وإبرام صفقات بدون حق وقروض بنكية بدون ضمانات، لكن الغريب في الأمر هو غياب الهيئات الرقابية للبنوك والتقصير في مهامها الرقابية للحفاظ على المال العام.

وعلى ما سبق ذكره نحاول خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية الآتية والمتمثلة في:

ما دور نظام الرقابة الداخلية في تفعيل الحوكمة المصرفية في البنوك التجارية العاملة بالجزائر؟

وللإجابة على هذه الإشكالية سيتم تقسيم الدراسة إلى المحاور الأتية:

المحور الأول: ماهية نظام الرقابة الداخلية؛

المحور الثاني: مفاهيم عامة حول حوكمة الشركات والحوكمة المصرفية والدوافع الرئيسة التي أدت إلى ظهورها؛

المحور الثالث: الدراسة الميدانية.

فرضيات الدراسة:

- ✓ توجد علاقة ارتباطية موجبة بين استقلالية المراقب الداخلي واعتماد نظام رقابة قوي لتفعيل الحوكمة المصرفية في البنوك العاملة بالجزائر.
- ✓ توجد علاقة ارتباطية موجبة بين تعزيز الإفصاح والشفافية واعتماد نظام رقابة قوي لتفعيل الحوكمة المصرفية في البنوك العاملة بالجزائر.
- ✓ توجد علاقة ارتباطية موجبة بين ضمان حقوق جميع المصالح واعتماد نظام رقابة قوي لتفعيل الحوكمة المصرفية في البنوك العاملة بالجزائر.

أهمية الدراسة:

يكتسي موضوع حوكمة الشركات بصفة عامة والحوكمة المصرفية بصفة خاصة أهمية بالغة، خاصة في ظل الفضائح والتجاوزات المالية والتي تعود في معظمها إلى استفحال ظاهرة الفساد المالي والإداري، ويرجع ذلك لعدم فعالية مختلف الأنظمة الرقابية للمصارف؛ مما يترتب عنها إهدار للمال وبالتالي تعرض المساهمين والمودعين لخطر الإفلاس المحتمل للمصرف، مما يتسبب في ضياع حقوق جميع ذوي المصلحة. وما يزيد أهمية الموضوع في المؤسسات المصرفية هو حاجة البنوك إلى تطبيقات الحوكمة بما تتلاءم مع عملها وطبيعة الرقابة المفروضة عليها؛ لذا أعتبر الاهتمام بتطبيق الحوكمة المصرفية ومبادئها الرقابية بأنه الحل الأنسب والفعال لكل هذه المشاكل.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- ✓ التعرف على العلاقة الارتباطية بين تعزيز مبدأ الإفصاح والشفافية والحوكمة المصرفية؛
- ✓ الوقوف على مدى تأثير استقلالية المراقب الداخلي وصلابة نظام الرقابة الداخلية على الحوكمة المصرفية؛
- ✓ التعرف على مدى توافق نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العاملة بالجزائر مع متطلبات الحوكمة، وتقديم الاقتراحات والتوصيات المناسبة لذلك.

المنهج المتبع في الدراسة

قصد الإلمام بالموضوع من كل جوانبه النظرية اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، إذ يعتبر من أنسب المناهج البحثية لفهم مكونات الدراسة وتحديد مختلف ابعادها، أما في الجانب الميداني من الدراسة اعتمدنا على تصميم استبيان وتوزيعه على مجتمع الدراسة، ثم الاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية spss في تحليل مخرجات الاستبيان.

الدراسات السابقة:

- دراسة "خرخاش جميلة" سنة 2018، عالجت هذه الدراسة: "أثر تطبيق حوكمة الشركات في تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية لدى البنوك التجارية الجزائرية" حيث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- اعتماد البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة لمبادئ الحوكمة فيما يتعلق بمبدأ قيام مجلس الإدارة بمهامه، المعاملة العادلة للمساهمين، حماية أصحاب المصالح، ومبدأ الإفصاح والشفافية؛

- هناك تأثير فعال لحوكمة الشركات على فعالية الأنظمة الرقابية الداخلية لدى البنوك التجارية.

وأوصت الدراسة بوجوب الإسراع في اعتماد ميثاق وطني للحوكمة قابل للتطبيق في أي زمان ومكان، واعتماد آليات مراجعة واضحة لهذا الميثاق والعمل على إنشاء لجنة خاصة مهمتها السهر على تطبيق الحوكمة المصرفية.

- دراسة "شيخي بلال، شاوشي كهينة" سنة 2018، عالجت هذه الدراسة: "فعالية التشريعات الجزائرية في إرساء ضوابط الرقابة الداخلية في البنوك" حيث اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي المقارن، وعمد الباحثان إلى المقارنة بين النظامين رقم(2002-03 المؤرخ في 2002/03/11 و 11-08 المؤرخ في 2011/11/28) والمتعلقين بنظام الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، حيث توصل الباحثان إلى أن الإصدار الأخير أكثر صرامة في تطبيق الحوكمة المصرفية من خلال إلزام البنوك والمؤسسات المالية بأنشاء أنظمة لقياس المخاطر والنتائج والتنبؤ بها وكذا التحكم في المخاطر التشغيلية، وإنشاء نظام لحفظ الوثائق والأرشيف، أيضا تم تدعيمه بجهاز الرقابة من تبيض الأموال ومكافحة الإرهاب. وأوصت الدراسة بضرورة تحسيس البنوك بأهمية نظم الرقابة الداخلية، وضرورة تأسيس نظم رقابية تتماشى مع متطلبات لجنة بازل المصرفية والمعايير العالمية.

- دراسة "عطية المهدي الفيتوري" سنة 2011، عالجت هذه الدراسة: "تقييم فعالية نظم الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الليبية بتطبيق اتفاقية بازل 2"، اعتمد خلالها الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصل الباحث إلى أن المصارف الليبية تعتمد في تسييرها على مقررات بازل 2 والتي تتعلق أساسا بالرقابة الداخلية. وأوصت الدراسة بضرورة التعجيل بتطبيق مقررات بازل 3.

- دراسة "دراسة حاج قويدر قورين وآخرون" سنة 2019، تحت عنوان: "دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر البنكية دراسة حالة البنوك المعتمدة في الجزائر"، حيث اعتمد الباحثون على المنهج الوصفي التحليلي وتم التوصل الى ان البنوك الخاصة العاملة بالجزائر أكثر صرامة في إدارة المخاطر وفي تطبيق نظام الرقابة الداخلية بأكثر جدية واستمرارية وهذا ما تطلبه مقررات بازل. وأوصت الدراسة بضرورة مواكبة البنوك العمومية للبنوك الخاصة في تطبيق مقررات بازل المصرفية وضرورة إدارة المخاطر بشكل سليم وإنشاء هيئة رقابية داخلية فعالة.

- دراسة "فهد محمد طنينة" سنة 2017، بعنوان "أثر الرقابة الداخلية على الأداء دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي في الضفة الغربية"، اعتمد الباحث في دراسته على المنهجين: الوصفي التحليلي و أسلوب التحليل القياسي، وتوصل في دراسته هذه إلى أن هناك أنظمة رقابية فعالة في مصارف الضفة الغربية، وقد ساهمت أنظمة المعلومات ونظام الأمان المطبق في صلابتها، وتوصل الباحث أيضا إلى أن هناك علاقة طردية بين الرقابة الداخلية والعائد، حيث كل ما كانت الرقابة الداخلية فعالة انعكست إيجابا على العائد ومن تم توليد أرباح إضافية والتي بدورها تنعكس على الأصول وتساهم في استمرارية المصرف ونماءه. وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام أكثر بنظام الرقابة الداخلية في المصارف من خلال توظيف مراقب أو مدقق داخلي كفء، ويتمتع باستقلالية في تأدية مهامه الرقابية في جميع وكالات الضفة الغربية، وضرورة تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية بصفة آلية ومستمرة.

المحور الأول: نظام الرقابة الداخلية

يعتبر نظام الرقابة الداخلية في أي شركة بمثابة غرفة التحكم الذي يعمل على ضمان مصالح وحقوق جميع الأطراف المتداخلة في الشركة من مساهمين، مجلس الإدارة، موظفين، الزبائن، الموردين ...الخ.

الفرع الأول: تعريف الرقابة الداخلية

تعد الرقابة الداخلية ركيزة أساسية لنجاح الشركة في تحقيق أهدافها المنشودة والحفاظ على الاستمرارية في النشاط، شرط أن تكون هذه الرقابة فعالة وتتمكن من تحديد الانحرافات ومعالجتها فور وقوعها ويمكن تعريف الرقابة الداخلية كما يلي:

حسب (Romeny & Paul john, 2000, p. 253): هي مجموعة الخطط والطرق المتفق عليها والمنظمة التي تستعملها الشركة لأجل الحفاظ على ممتلكاتها وتزويدها بالتقارير الموثوقة لتحسين كفاءتها التشغيلية والحرص على الالتزام بالسياسات والتعليمات والإجراءات الإدارية المفروضة.

بينما يرى (ليث، 2017، صفحة 499): بأنها مجموعة الأنظمة التي تحكم نشاط المؤسسة للحد من التجاوزات والأخطاء لتجنب ضياع ممتلكات المؤسسة وضمان استمراريتها وتحقيق أهدافها المسطرة.

وقد عرف بنك الجزائر (règlement de la BA n°11-08, 2011, p. 2) نظام الرقابة الداخلية في البنوك والمؤسسات المالية حسب المادة رقم 03 من قانون 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011: مجموعة العمليات، الطرق والتدابير التي تهدف خصوصا إلى ما يلي:

- ✓ السيطرة على الأنشطة والسهر على حسن سير العمليات الداخلية؛
- ✓ الأخذ بعين الاعتبار وبشكل مناسب لجميع المخاطر بما في ذلك المخاطر التشغيلية؛
- ✓ احترام الإجراءات الداخلية والامتثال للقوانين واللوائح التنظيمية والعمل على حماية الأصول بالاستعمال الأمثل للموارد؛
- ✓ الشفافية وإمكانيه تتبع العمليات البنكية والسهر على موثوقية المعلومات المالية.

وحسب المادة رقم 04 من نفس القانون (règlement de la BA n°11-08, 2011, p. 2)، يجب أن يتضمن جهاز الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية على وجه الخصوص ما يلي: نظام لمراقبة العمليات والإجراءات الداخلية؛ هيئة محاسبة ومعالجة المعلومات؛ أنظمة تقدير وقياس المخاطر والنتائج وكذا أنظمة الرقابة والتحكم فيها ونظام التوثيق وحفظ الأرشيف.

الفرع الثاني: أهمية نظام الرقابة الداخلية للبنوك

تلعب البنوك دور الوساطة في السوق المالية حيث تقوم بحشد مدخرات المودعين وتوزيعها على شكل قروض مقابل فوائد، وتعد بمثابة نقطة التقاء بين المودعين وطالبي التمويل والعمل على تنظيمها وفق أسس قانونية، ولضمان حقوق جميع الأطراف ينبغي توفير نظم رقابية فعالة تعمل على الحفاظ على الأصول والتحقق من سلامة تدفق الأموال لطالبيها.

وتكمن أهمية الرقابة بالنسبة للبنوك فيما يلي (صلاح، 2010، صفحة 71):

- ✓ تمثل البنوك المكان الذي يحتفظ فيه المودعين بأموالهم، وعليه من الواجب توفير الحماية لهذه الأموال من خلال آليات رقابية فعالة.

- ✓ نظراً لأهمية الدور الذي تقوم به البنوك في تمويل الاستثمارات ودفع عجلة التنمية لما لها من أموال خاملة، فأن تدخل السلطات النقدية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في توجيه البنوك للاستثمار بأموال الغير أمر ضروري؛
- ✓ يتميز نشاط البنوك بدرجة مخاطر عالية، لذا يتوجب مراقبة استثمارات البنوك لتجنب الوقوع في المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها هذه الاستثمارات؛
- ✓ كون أن سمعة البنك أمر لا ينبغي الاستهزاء به يتوجب الاستغناء بنظم رقابية ومحاسبية دقيقة ومحكمة لأنه أي خطأ سيكلف البنك فقدان ثقة عملائه؛
- ✓ نظراً لحجم العمليات وكبرها وتعقدها يستلزم كذلك وجود نظم محاسبية ورقابية محكمة تسهر على سلامة ودقة تنفيذها وصحة تقييدها، وتقليل المخاطر المتعلقة بها؛
- ✓ تتمثل سلعة البنوك في النقود، ومن المعروف أن هذا الأخير من أكثر الموجودات المعرضة للاختلاس بشكل رهيب، لذلك يتوجب الدقة والسرعة والأمانة في تنفيذ العمليات، ولا يتحقق ذلك إلا بنظام رقابة مالية فعال؛
- ✓ من المعروف أن الأموال التي تديرها البنوك أكبر بكثير من رأس مالها، بسبب الثقة التي منحوها أياها زبائنها، وبالتالي يتوجب الحفاظ على هذه الثقة عن طريق وجود نظم محاسبية ورقابية سليمة ودقيقة.

الفرع الثالث: مكونات نظام الرقابة الداخلية في البنوك

تتميز البنوك غن غيرها من المؤسسات بصعوبة نشاطها وتشعبه، نظراً للعدد الهائل من المتعاملين فيها وكذا الأطراف ذات المصلحة، لذلك يتوجب أن تديرها أنظمة رقابية داخلية فعالة هدفها حماية حقوق جميع الأطراف، وبالتالي ضمان سيرورة النشاط ونجاحه، وينقسم نظام الرقابة الداخلية في البنوك إلى ما يلي:

اولاً : لجنة المراجعة

هي لجنة منبعثة من مجلس الإدارة وتتشكل من الأعضاء غير التنفيذين ذوي الخبرة في تقنيات المحاسبة والمراجعة، وتتمثل مهامها في مراجعة المبادئ والسياسات المعتمدة في إعداد التقارير المالية وكذا مراجعة الإفصاح فيها، والعمل على تعزيز استقلالية المراجع الخارجي (رشا ، 2010، صفحة 102).

ثانياً : المراجعة الداخلية

هي وظيفة تابعة تنظيما للإدارة العليا للشركة، وتعبر عن نشاط داخلي مستقل لإقامة الرقابة الإدارية والمحاسبية بهدف تقييم مدى تماشي النظام الداخلي مع ما تطلبه الإدارة العليا، وتحديد الانحرافات والعمل على تصحيحها وكذا العمل على الاستخدام الأمثل للموارد لجلب أقصى إنتاجية ممكنة (احمد حلمي ، صفحة 92) .وللمرجعة الداخلية هدفان: هدف الحماية وهدف البناء (فتحي رزقي و احمد عبد المالك ، 2002، صفحة 35).

ثالثاً : الرقابة الداخلية

تلجأ البنوك إلى إنشاء هيئة رقابية داخلية لأجل تفادي التلاعبات في مختلف وظائف البنك، حيث تقف هذه الهيئة الرقابية على التأكد من أن جميع الوظائف تتم بأسلوب متطابق مع السياسات والاستراتيجيات

الموضوعة من طرف مجلس الإدارة، بهدف الحفاظ على أصول البنك وحقوق جميع الأطراف الفاعلة، والعمل على اكتشاف المخاطر ومعالجتها فور وقوعها، وبموجب القانون 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 لبنك الجزائر والمتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية أصبح إلزاميا على البنوك العاملة بالجزائر إنشاء نظام رقابة داخلي.

الفرع الرابع: أهداف الرقابة الداخلية

تتجلى أهداف الرقابة الداخلية في النقاط التالية (يوسف محمد ، 2017، صفحة 57):

- ✓ العمل على تنظيم الشركة لتوضيح المسؤوليات والصلاحيات؛
- ✓ حماية أصول الشركة من الاختلاس والضياع وسوء الاستخدام؛
- ✓ التأكد من صحة البيانات المحاسبية ودقتها للاعتماد عليها في رسم السياسات وإصدار القرارات؛
- ✓ العمل على الاستخدام الأمثل للمورد لتحقيق إنتاجية مثلى؛
- ✓ تشجيع احترام تنفيذ القرارات واللوائح التنظيمية والإدارية وتقييم مستويات تنفيذها.

الفرع الخامس: أنواع الرقابة الداخلية

تتثمل أنواع الرقابة الداخلية فيما يلي:

أولاً : الرقابة المحاسبية

يهدف هذا النوع من الرقابة إلى حماية أصول الشركة وضمان صحة المعلومات المحاسبية المسجلة بالدفاتر ودقتها (عطية المهدي الفيتوري، 2011، صفحة 16).

ثانيا: الرقابة الإدارية

ويشتمل هذا النوع من الرقابة على مجموعة الخطط التنظيمية، ووسائل التنسيق والإجراءات واللوائح التي تهدف إلى تحقيق أكبر قدر من الإنتاجية المثلى، وكذا الحث على تنفيذ السياسات والقرارات الإدارية والالتزام بها (فهد محمد ، 2017، صفحة 22).

ثالثاً : الضبط الداخلي

يقصد به مجموعة الوسائل والإجراءات التي تسمح بالضبط التلقائي لعمليات الشركة بصفة آلية ومستمرة، مثل أن يكون عمل موظف في الشركة هو مكملاً لعمل موظف أخر ومراقباً له في نفس الوقت، مما يضمن حسن سير العمل وخلوه من الأخطاء (طلبة، 2011، صفحة 29).

المحور الثاني: مفاهيم عامة حول حوكمة الشركات والحوكمة المصرفية والدوافع الرئيسة التي أدت إلى ظهورها

الفرع الأول: مفاهيم حول حوكمة الشركات

لقد حظيت حوكمة الشركات بدراسات عديدة ومتنوعة، نظراً لدورها الفعال في الحفاظ على الشركات من التعثر والإفلاس المالي، الذي يسببه سوء التسيير وغياب روح المسؤولية وانتشار ظاهرة تعظيم المصلحة الخاصة على حساب مصلحة ذوي الحقوق في الشركة.

اولاً : تعريف حوكمة الشركات

يقصد بحوكمة الشركات مجموعة الآليات التنظيمية التي تهدف إلى تحديد سلطة المسيرين، والتأثير على قرارتهم غير الإستراتيجية، للوصول إلى تحقيق وتعظيم مصالح جميع الأطراف دون التفرد بمصلحة المسيرين فقط (شحاتة و نصر علي ، 2007، صفحة 17).

ويعرفها بعض الاقتصاديين بأنها:

- حسب تعريف (Jean , 2011, p. 2) :هي مجموعة الإجراءات التي تساهم في الحفاظ على مصلحة حملة الأسهم في الشركة.

- كما عرفها (عبد اللطيف و محمد، 2006، صفحة 12): بأنها مجموعة القوانين والقواعد والنظم والمعايير والإجراءات التي تهدف إلى تنظيم العلاقة بين إدارة الشركة، لتحقيق الجودة والتميز في الأداء.

- وبمعنى أخر حسب تعريف (محمد ، 2007، صفحة 4): فإن الحوكمة تعني النظام، أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسئول والمسؤولية.

مما سبق ذكره يمكن تعريف حوكمة الشركات على أنها نظام متكامل يتضمن مجموعة من الإجراءات والتنظيمات والقوانين والقواعد هدفها حماية مصالح جميع الأطراف المتداخلة في الشركة من: مساهمين، مجلس إدارة، مدراء تنفيذين، موظفين والأطراف الخارجية...، بهدف تجسيد الحكم الراشد على أرض الواقع وضمان الاستقرار والاستمرار للشركة وتحقيق أهدافها، خصوصا في هذه الأوضاع التنافسية القوية والصعبة للغاية التي تشهدها اقتصاديات دول العالم، ولا مجال لسوء التسيير والفساد المالي والإداري لتحقيق مبتغى جميع الأطراف.

ثانياً : الأهداف العامة لحوكمة الشركات

تتجلى أهداف حوكمة الشركات بصفة عامة فيما يلي (احمد شبلي، صفحة 39):

- ✓ تحقيق اعلى قدر من الشفافية والعدالة، وإعطاء الحق في مسألة إدارة المؤسسة؛
- ✓ تحقيق الحماية الكافية للملكية العامة مع الحفاظ على مصالح جميع المتعاملين مع مؤسسات الدولة لأجل تحقيق مفاضلة للمصلحة العامة؛
- ✓ تحقيق فرصة مراجعة الأداء من أطراف مستقلة عن الإدارة التنفيذية من خلال رقابة فعالة ومستقلة؛
- ✓ العمل على زيادة الثقة في تسيير الاقتصاد الوطني لأجل تحقيق أعلى معدلات نمو، ويتجسد ذلك بفضل الاستثمارات الناجحة والتي تدار بشكل جيد.

وتهدف حوكمة الشركات أيضا إلى تحقيق مايلي:

الشفافية: أي أن تكون الأمور واضحة وخالية من الغموض واللبس والسرية والتضليل ومتاحة لجميع الأطراف ذات المصلحة.

المساءلة: وهي حق يمنح للمساهمين بحيث يمكنهم من مساءلة ومحاسبة الإدارة التنفيذية عن الأداء ومحاسبة هذه الأخيرة للعمال.

المسؤولية: أي التحلي بروح المسؤولية في إدارة الشركة وفق مبادئ مهنية أخلاقية لتحقيق أهداف الشركة وتحقيق المصلحة العامة.

المساواة: المساواة بين جميع المساهمين سواء صغار أو كبار، محليين أو أجانب، في توزيع الأرباح والتصويت في الجمعية العامة (سلسلة النشرات التثقيفية لمركز أبوظبي للحوكمة، صفحة 10).

الفرع الثاني: مبادئ حوكمة الشركات

تتثمل مبادئ حوكمة الشركات حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فيما يلي: (علي سويلم، 2010، صفحة 67):

- ✓ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات من خلال تعزيز شفافية الأسواق المالية وكفاءتها؛
- ✓ الحفاظ على حقوق جميع المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية وضمان المعاملة العادلة لهم؛
- ✓ دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة من خلال احترام حقوقهم القانونية والتعويض عن أي ضرر يلحق بهم؛
- ✓ مسؤوليات مجلس الإدارة: وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية وكيفية تجديد أعضائه ومهامه الأساسية؛
- ✓ الإفصاح والشفافية.

الفرع الثالث: الحوكمة في البنوك

للبنوك والمؤسسات المالية دور فعال في اقتصاد أي بلد، وأساس نجاح وازدهار اقتصاديات البلدان الرائدة في الصناعة هو اهتمامها بالمؤسسات المصرفية، من خلال دعمها وفرض رقابة عليها من طرف البنوك المركزية لتحقيق الاستقرار المالي والحافظ على التوازن الاقتصادي، وكذا ضمان الشفافية والإفصاح في قوائمها المالية، والسهر على إقرار العدل والمساواة فيما بينها من خلال ترسانة قوانين تنظيمية وإجرائية، ولهذا فان تطبيق الحوكمة في البنوك والمؤسسات المالية يكتسي أهمية عظمى مقارنة بالدور الفعال للبنوك والمؤسسات المالية في مسايرة النمو الاقتصادي وتطوره من خلال دعم الاستثمارات في شتى المجالات وضمان السيولة اللازمة لسيرورة المشروعات ونجاحها عن طريق منح القروض، ومن جهة أخرى جمع الأموال الفائضة عن احتياجات الأفراد والشركات عن طريق ودائع وهذا ما يسمى بدور الوساطة، فضلا عن التعامل مع أطراف متعددة من الجمهور العام كالمساهمين والمودعين والمقترضين فضلا عن منح التسهيلات الائتمانية، ومن ثم فان الالتزام بتطبيق الحوكمة المصرفية سيجنب البنوك الكثير من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها.

اولاً : مفهوم الحوكمة من منظور القطاع البنكي

حسب تعريف بنك التسويات الدولية فان الحوكمة المصرفية تتمثل في: مجموعة الطرق والأساليب التي تسيير بها البنوك بواسطة مجلس الإدارة والإدارة العليا، والتي تحدد كيفية وضع الأهداف التشغيلية للمصرف

وكذا حماية مصالح الملاك أي حملة الأسهم، وذوي المصلحة مع الالتزام بالعمل وفقاً للقوانين والنظم المعمول بها وبما يحقق حماية مصالح المودعين والمستثمرين (حبار عبد الرزاق، صفحة 80).

كما يمكن تعريف الحوكمة المصرفية حسب (اللجنة الدولية للجنة المحاسبين المهنيين، 2011، صفحة 10) بأنها: مجموعة الصلاحيات والممارسات التي يقوم بها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بهدف:

- ✓ تأمين وضمان المساق الاستراتيجي الهادف والعمل على تحقيق الأهداف المرجوة؛
- ✓ التحقق من إدارة المخاطر بشكل صائب وسليم؛
- ✓ التأكد من استغلال موارد المؤسسة بشكل فعال ومناسب لتحقيق اقصى إنتاجية.

وعليه فالحوكمة من المنظور المصرفي تتمثل في: النظام الذي على أساسه تكون القوانين والإجراءات التي تحكم الأطراف المتداخلة في المصرف واضحة وجلية ومفهومة، بهدف إدارة شؤون المصرف بشكل سليم وفعال لتحقيق أداء افضل، ويتحقق ذلك بتقسيم الأدوار المنوطة لكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، بما ينعكس إيجابا على المصرف بتحقيق الأهداف المسطرة مسبقا مع ضمان حقوق المساهمين والمودعين، والزام المستفيدين من القروض بتسديد مستحقاتهم والوفاء بها في تاريخ الاستحقاق المتفق عليه لتجسيد استمرارية المصرف على ارض الواقع.

ثانياً: أهمية الحوكمة في البنوك

تعتبر البنوك نقطة وصل مهمة في اقتصاد إي بلد ، إذ هي تلعب دور الوساطة المالية بين أصحاب الفائض المالي (جمع المدخرات) وأصحاب العجز المالي (منح القروض)، ولها أيضا دور ائتماني، لذا تزداد أهمية الحوكمة في البنوك مقارنة بالشركات الأخرى غير المالية كون أن إفلاس أو انهيار النظام البنكي لبنك معين لا يؤثر سلباً على البنك نفسه فقط، بل يؤثر على النظام البنكي للبلد بأكمله، وأكثر من ذلك بالنسبة للبنوك التي لها التزامات خارجية نظراً لطبيعة العلاقة فيما بينها أو ما يعرف ب سوق ما بين البنوك، الشيء الذي ينجم عنه انهيار اقتصاد البلد بأكمله وحدوث أزمة مالية.

وتكمن أهمية الحوكمة في البنوك عن غيرها نظراً لتميزها عن غيرها من المؤسسات بجملة من الخصائص نوضحها فيما يلي (حاكم و حمد، 2012، صفحة 22):

- ✓ تعتبر البنوك من أكثر المؤسسات المعرضة للصدمات المالية بسبب الهيكل المالي الذي يتميز بارتفاع نسبة الرافعة المالية؛
- ✓ المخاطر التي تتعرض لها البنوك من خلال وظيفتها والمتمثلة في منح القروض للأفراد والشركات في تمويل مشاريعهم؛
- ✓ تقوم البنوك بممارسة الرقابة على الزبائن الذين تم منحهم قروض، ولا يتحقق ذلك إلا إذا كان لديها آليات حاكمية جيدة تمكنها من إدارة الرقابة بشكل جيد وفعال لتجنب المخاطر المحتملة؛
- ✓ المتغيرات التي تفرضها العولمة وضرورة التوجه إلى تحرير تجارة الخدمات المالية؛

- ✓ مع تنوع الابتكارات والمنتوجات المالية المختلفة والتي تتوجب الدقة في قياس مخاطرها لتفادي الانتكاسات المالية، ويتم ذلك عن طريق وضع دليل وسياسات وإجراءات واضحة لأدراه المخاطر المتعلقة بها، وكانت لجنة بازل المصرفية وضعت قواعد ومبادئ في هذا الصدد.

ثالثا: أهداف حوكمة البنوك: تهدف حوكمة البنوك أساساً الى:

- ✓ التأكيد على مسؤوليات الإدارة وتعزيز مساءلتها وتدقيق الممارسات المحاسبية والمالية والإدارية وتعزيز الشفافية، كل ذلك من شأنه المساعدة على سرعة اكتشاف التلاعب والغش المالي والفساد الإداري واتخاذ الإجراءات الواجبة بشأنه وعلاج أسبابه وآثاره قبل تفاقمه وتأثيره على مستقبل المؤسسة (عدنان، 2007، صفحة 31).
- ✓ تحسين أداء المنشأة وقيمتها الاقتصادية والسوقية، وكذا تحسين الممارسات المحاسبية والمالية والإدارية ونزاهة تعاملاتها وعدالتها وشفافية المعلومات الصادرة عنها، كل ذلك من شأنه أن يقوي قدرات الشركة التنافسية وكذلك قدرتها على جذب الاستثمارات وتحقيق معدلات نمو ايجابية (عدنان، 2007، صفحة 31).
- ✓ تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز وظيفة المساءلة والمحاسبة، والعمل على محاربة الفساد المالي والإداري الذي تسبب في حالات الفشل والانهيارات الذي تعرضت له كبرى الشركات في العالم، وكذا الحد من التلاعبات والغش والخداع، وتخفيض الأثر السلبي لظاهرة عدم تماثل المعلومات من خلال آليات الحوكمة (Dewing, Cadbury, & beyond, 2000, p. 20).

رابعا: مبادئ الحوكمة المصرفية

تتمثل مبادئ الحوكمة المصرفية حسب لجنة بازل المصرفية فيما يلي: (علي سويلم، 2010، صفحة 124):

- ✓ يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين للمناصب التي يشغلونها وعلى دراية بالحوكمة وكذا القدرة على إدارة البنك بطريقة سليمة؛
- ✓ يجب على مجلس الإدارة أن يوافق ويراقب على الأهداف الاستراتيجية للبنك مع الأخذ بعين الاعتبار حماية مصالح حملة الأسهم والمودعين؛
- ✓ يجب أن تكون المسؤوليات والصلاحيات معينة وواضحة من طرف مجلس الإدارة، مع تفعيل المحاسبة لأنفسهم وللإدارة التنفيذية والعاملين؛
- ✓ يتوجب على مجلس الإدارة التأكد من وجود مبادئ ومفاهيم للإدارة التنفيذية تتماشى مع السياسة الاستراتيجية للبنك، والتحقق من أن المسؤولون القائمون على إدارة البنك يمتلكون المهارات الكافية لأداء مهامهم على أكمل وجه وفقا للسياسات والاستراتيجيات التي يسطرها مجلس الإدارة؛
- ✓ يجب على مجلس الإدارة أن يقر ويعزز استقلالية مراقب الحسابات ووظيفة الرقابة الداخلية؛
- ✓ يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من سياسة توزيع الأرباح والمكافئات ومدى توافقها مع أهداف البنك على المدى الطويل؛
- ✓ يجب أن يتمتع المصرف بطريقة شفافة للحكم؛

- ✓ يجب أن يتفهم أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا هيكل عمليات البنك وسيرورتها لتفادي تعرض البنك لعقوبات ناجمة عن عمليات مشبوهة لزبائنه عن طريق استغلالهم لتسهيلات البنك الممنوحة لهم.

خامسا: دور حوكمة البنوك في تعزيز حوكمة الشركات

إن اهتمام النظام المصرفي بقضايا الحوكمة ومبادئها والاستعانة بها في ممارسة أنشطتها بصفة سليمة، خصوصا فيما يتعلق بمنح القروض لطالبيها، حيث وباعتماد شروط وقيود صارمة في دراسة ملفات طلبات التمويل لعملاءها وهذا وفق ما تقتضيه مبادئ الحوكمة خصوصا فيما يتعلق بالإفصاح والشفافية في أعداد وعرض القوائم المالية، الأمر الذي سيلزم الشركات في الاعتماد على مبادئ الحوكمة في نشاطها وفي إعداد وعرض قوائمها المالية وتقاريرها السنوية، بهدف تفادي رفض ملفاتها المتعلقة بالتمويل على مستوى البنوك، فضلا عن استفادتها من معدلات فائدة منخفضة نظراً لميزتها الجوهرية لهذه الشركات كونها أنها لا تشكل خطراً على البنك فيما يتعلق بالوفاء بالتزاماتها.

المحور الثالث: الدراسة الميدانية

الفرع الأول: عينة الدراسة الميدانية:

نظرا لطبيعة موضوع دراستنا والموسومة ب " دور نظام الرقابة الداخلية في تفعيل الحوكمة المصرفية دراسة لعينة من البنوك العاملة في الجزائر"، فان مجتمع أو عينة الدراسة تقتصر على 07 بنوك من البنوك التجارية العاملة بالجزائر، والتي يبلغ عددها الإجمالي ب 20 بنك، منها 6 عمومية و14 بنك خاص وهذا حسب التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2020. وقد اقتصرت دراستنا على البنوك المتواجدة على مستوى إقليم ولاية أدرار.

جدول رقم (1): عدد الاستمارات الموزعة والمستلمة

الرقم	اسم البنك / المصرف	الموزعة	المسترجعة	النسبة المئوية
01	البنك الوطني الجزائري BNA	11	07	% 64
02	بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	14	06	% 43
03	القرض الشعبي الجزائري CPA	8	05	% 63
04	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP	9	05	% 56
05	بنك التنمية المحلية BDL	11	07	% 64
06	بنك الخليج الجزائر AGB	8	06	% 75
07	مصرف السلام الجزائر ASBA	10	07	% 70
	المجموع	71	43	% 61

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الاستبيانات الموزعة والمسترجعة

الفرع الثاني: أداة الدراسة

يقصد بها الوسيلة المستعملة في جميع المعلومات اللازمة للدراسة، حيث اعتمادنا في دراستنا هذه على الاستبانة نظراً لصعوبة الحصول على معلومات حقيقية وتطبيقية عن موضوع الدراسة، لذلك التجائنا لهذا النوع

من الأدوات الأكثر استعمالاً في مجال البحث العلمي. واعتمدنا على مقياس ليكارت الخماسي كما هو موضح في الجدول ادناه:

جدول رقم (2): مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدراجة	1	2	3	4	5

الفرع الثالث: ثبات وصدق الدراسة

عندما يعطينا الاختبار المراد دراسته على عينة من المجتمع نفس النتائج بشرط مراعاة الظروف المماثلة للدراسة في هذه الحالة نقول ان الدراسة تتمتع بثبات، أما صدق الدراسة فهو يعبر عن درجة صدق العينة ويتم حسابه رياضيا بالجذر التربيعي لمعامل الثبات، وتنحصر قيمته بين 0 و1، فكلما اقترب من الواحد كان هناك ثبات مرتفع والعكس صحيح حيث يمثل رقم 1 (ثبات تام) اما 0 (انعدام الثبات)، ويقبل الثبات إحصائيا عندما تفوق قيمته 0.6. والجدول ادناه يوضح صدق وثبات الدراسة.

الجدول رقم (3): اختبار ثبات وصدق الدراسة

محتوى المحور	عدد العبارات	معامل الثبات "الفا كرونباخ"	معامل الصدق
اعتماد نظام رقابة داخلية قوي لتفعيل الحوكمة المصرفية	10	0.636	0.797
استقلالية المراقب الداخلي تؤدي إلى تفعيل الحوكمة المصرفية	8	0.654	0.808
التركيز على الإفصاح والشفافية يؤدي إلى تفعيل الحوكمة المصرفية	08	0.750	0.866
ضمان حقوق جميع المصالح لتفعيل الحوكمة المصرفية	06	0.780	0.883
المجموع	32	0.825	0.908

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS V25

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيم الثبات تفوق 0.60، مما يعني أن أداة الدراسة بمجموعها تتصف بثبات وصدق عالي وتبلغ قيمها على التوالي ب 0.825، 0.908.

الفرع الرابع: الإحصاء الوصفي للبيانات الديمغرافية

الجدول رقم (4): توزيع أفراد عينة البحث حسب الجنس

	الجنس	التكرار	النسبة %
1	ذكر	24	% 56
2	انثى	19	% 44
المجموع		43	% 100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS V25

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الذكور تفوق تسبياً عن نسبة الإناث، حيث بلغت على الترتيب 56%، 44 % مما نستنتج أن عمالة القطاع المصرفي متكافئة نسبيا بين الذكور والإناث.

الجدول رقم (5): توزيع أفراد عينة البحث حسب العمر

	العمر	التكرار	النسبة %
1	أقل من 30 سنة	4	% 9
2	من 30 الى 40 سنة	30	% 70
3	أكثر من 40 سنة	9	% 21
المجموع		43	% 100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS V25

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الفئة العمرية المسيطرة على عينة الدراسة هي الفئة المتوسطة أي من 30 الى 40 سنة بنسبة تقدر ب 70 %، ثم تليها الفئة التي اعمارها أكثر من 40 سنة بنسبة تقدر ب 21 %، وفي الأخير الفئة التي لا يتجاوز عمرها 30 سنة بنسبة 9 %.

الجدول رقم (6): توزيع أفراد عينة البحث حسب المؤهل العلمي

	المؤهل العلمي	التكرار	النسبة %
1	دكتوراه	1	% 2
2	ماجستير	2	% 5
3	ماستر	20	% 46
4	ليسانس	18	% 42
5	مستوى أخر	2	% 5
المجموع		43	% 100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS V25

يتبين من الجدول أعلاه أن غالبية أفراد عينة البحث انهم من حاملي شهادة ماستر وليسانس بنسبة تقدر 46 % و42 % على الترتيب، بينما حاملي الماجستير والدكتوراه أحتلوا المراتب الأخيرة بنسبة 5 % و2 % على التوالي.

الجدول رقم (7): توزيع أفراد عينة البحث حسب الوظيفة

	الوظيفة	التكرار	النسبة %
1	مدير البنك	1	% 2
2	نائب المدير	5	% 12
3	محاسب	5	% 12
4	مراقب داخلي	6	% 14
5	أمين صندوق	3	% 7
6	أخرى	23	% 53
المجموع		43	% 100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS V25

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن غالبية عينة الدراسة تشتغل في وطائف أخرى غير الوظائف المدرجة في الاستبيان بنسبة 53 %، وتليها الوظائف الاتية بالترتيب (مراقب داخلي، نائب المدير، محاسب، امين الصندوق تم مدير البنك) بنسب متتالية (14%، 12%، 12%، 7% تم 2%).

الجدول رقم (8): توزيع أفراد عينة البحث حسب الخبرة

	الخبرة	التكرار	النسبة %
1	أقل من 5 سنوات	12	% 28
2	بين 5 و10 سنوات	15	% 35
3	بين 11 و20 سنة	11	% 25
4	أكثر من 21 سنة	5	% 12
المجموع		43	% 100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS V25

من معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن غالبية عينة الدراسة تتراوح خبرتهم من 5 و10 سنوات بنسبة تقدر ب 35%، وتليها الفئة التي خبرتها دون الخمس سنوات بنسبة 28%، تم الفئة التي خبرتها ما بين 11 و20 سنة بنسبة 25%، واحتلت الفئة التي خبرتها أكثر من 21 سنة المرتبة الأخيرة بنسبة 12%.

الفرع الخامس: التحليل الاحصائي:

الجدول رقم (9): المتوسطات المرجحة والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة المكونة لمحور اعتماد نظام رقابة داخلية قوي لتفعيل الحوكمة المصرفية

المحور الاول		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الانحراف المعياري	المتوسط	النتيجة
1	التكرار	28	15	0	0	0	0.482	1.35	وافق بشدة
	%	65	35	0	0	0			
2	التكرار	17	26	0	0	0	0.495	1.60	موافق بشدة
	%	40	60	0	0	0			
3	التكرار	20	23	0	0	0	0.505	1.53	موافق بشدة
	%	46	54	0	0	0			
4	التكرار	18	23	2	0	0	0.578	1.63	موافق بشدة
	%	42	53	5	0	0			
5	التكرار	17	20	5	1	0	751.0	1.77	موافق بشدة
	%	39	47	12	2	0			
6	التكرار	16	17	10	0	0	0.774	1.86	موافق
	%	37	40	23	0	0			
7	التكرار	15	20	7	1	0	0.774	1.86	موافق
	%	35	47	16	2	0			
8	التكرار	20	23	0	0	0	0.505	1.53	موافق بشدة

			0	0	0	54	46	%	
موافق بشدة	1.63	0.691	0	0	5	17	21	التكرار	9
			0	0	12	39	49	%	
موافق	1.88	0.697	0	0	8	22	13	التكرار	10
			0	0	19	51	30	%	
موافق بشدة	1.66	0.307	نتيجة المحور الأول						

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS V25

من خلال الجدول أعلاه والذي يمثل المتوسطات المرجحة والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة المكونة لمحور اعتماد نظام رقابة داخلية قوي لتفعيل الحوكمة المصرفية كانت النتيجة الاجمالية للمحور الأول: الانحراف المعياري =0.307 والمتوسط 1.66 وحسب مقياس ليكارت الخماسي كانت الإجابة الاجمالية لجميع أسئلة المحور الأول ب: موافق بشدة.

الجدول رقم (10): المتوسطات المرجحة والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة المكونة لمحور: يعزز نظام الرقابة الداخلية مبدأ استقلالية المراقب الداخلي لتفعيل الحوكمة المصرفية

المحور الثاني		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الانحراف المعياري	المتوسط	النتيجة
1	التكرار	34	9	0	0	0	0.412	1.21	موافق بشدة
	%	79	21	0	0	0			
2	التكرار	34	9	0	0	0	0.412	1.21	موافق بشدة
	%	79	21	0	0	0			
3	التكرار	28	13	1	1	0	0.663	1.42	موافق بشدة
	%	65	31	2	2	0			
4	التكرار	10	18	12	3	0	0.880	2.19	موافق
	%	23	42	28	7	0			
5	التكرار	8	22	12	1	0	0.743	2.14	موافق
	%	19	51	28	2	0			
6	التكرار	17	23	3	0	0	0.606	1.67	موافق بشدة
	%	40	53	7	0	0			
7	التكرار	15	15	11	2	0	0.900	2	موافق
	%	35	35	25	5	0			
8	التكرار	26	15	2	0	0	0.590	1.44	موافق بشدة
	%	60	35	5	0	0			
نتيجة المحور الثاني							0.364	1.65	موافق بشدة

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS V25

من خلال الجدول أعلاه والذي يمثل المتوسطات المرجحة والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة المكونة لمحور: يعزز نظام الرقابة الداخلية مبدأ استقلالية المراقب الداخلي لتفعيل الحوكمة المصرفية كانت النتيجة الاجمالية للمحور الثاني: الانحراف المعياري =0.364 والمتوسط 1.65 وحسب مقياس ليكارت الخماسي كانت الإجابة الاجمالية لجميع أسئلة المحور الثاني ب: موافق بشدة.

الجدول رقم (11): المتوسطات المرجحة والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة المكونة لمحور: يسهر نظام الرقابة الداخلية على متابعة الإفصاح والشفافية لأجل تفعيل الحوكمة المصرفية

المحور الثالث		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق	الانحراف المعياري	المتوسط	النتيجة
1	التكرار	14	16	7	6	0	1.028	2.12	موافق
	%	33	37	16	14	0			
2	التكرار	14	26	3	0	0	0.581	1.74	موافق بشدة
	%	33	60	7	0	0			
3	التكرار	25	18	0	0	0	0.499	1.42	موافق بشدة
	%	58	42	0	0	0			
4	التكرار	18	20	4	1	0	0.734	1.72	موافق بشدة
	%	42	47	9	2	0			
5	التكرار	18	16	9	0	0	0.773	1.79	موافق بشدة
	%	42	37	21	0	0			
6	التكرار	21	19	3	0	0	0.626	1.58	موافق بشدة
	%	49	44	7	0	0			
7	التكرار	22	20	1	0	0	0.551	1.51	موافق بشدة
	%	51	47	2	0	0			
8	التكرار	20	21	2	0	0	0.587	1.58	موافق بشدة
	%	46	49	5	0	0			
نتيجة المحور الثالث							0.417	1.68	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS V25

من خلال الجدول أعلاه والذي يمثل المتوسطات المرجحة والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة المكونة لمحور: يسهر نظام الرقابة الداخلية على متابعة الإفصاح والشفافية لأجل تفعيل الحوكمة المصرفية كانت النتيجة الاجمالية للمحور الثالث: الانحراف المعياري =0.417 والمتوسط 1.68 وحسب مقياس ليكارت الخماسي كانت الإجابة الاجمالية لجميع أسئلة المحور الثالث ب: موافق بشدة

الجدول رقم (12): المتوسطات المرجحة والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة المكونة لمحور: يعمل نظام الرقابة الداخلية على ضمان حقوق جميع المصالح وفق ما تتطلبه الحوكمة المصرفية

المحور الرابع		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الانحراف المعياري	المتوسط	النتيجة
1	التكرار	19	23	1	0	0	0.545	1.58	موافق بشدة
	%	44	54	2	0	0			
2	التكرار	5	18	14	6	0	0.883	2.49	موافق
	%	11	42	33	14	0			
3	التكرار	3	12	14	12	2	1.022	2.95	محايد
	%	7	28	32	28	5			
4	التكرار	2	14	22	5	0	0.741	2.70	محايد
	%	5	33	51	11	0			
5	التكرار	8	16	15	4	0	0.897	2.35	موافق
	%	19	37	35	9	0			
6	التكرار	18	23	2	0	0	0.578	1.63	موافق بشدة
	%	42	53	5	0	0			
نتيجة المحور الرابع							0.550	2.28	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS V25

من خلال الجدول أعلاه والذي يمثل المتوسطات المرجحة والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة المكونة لمحور: يعمل نظام الرقابة الداخلية على ضمان حقوق جميع المصالح وفق ما تتطلبه الحوكمة المصرفية كانت النتيجة الإجمالية للمحور الرابع: الانحراف المعياري =0.550 والمتوسط 2.28 وحسب مقياس ليكارت الخماسي كانت الإجابة الاجمالية لجميع أسئلة المحور الرابع ب: موافق.

الفرع السادس: اختبار الفرضيات باستخدام مصفوفة الارتباط الانحدار البسيط والمتعدد

جدول رقم (13): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

	الحوكمة المصرفية	العوامل المؤثرة على الحوكمة المصرفية		
		استقلالية المراقب الداخلي	الإفصاح والشفافية	ضمان حقوق جميع المصالح
استقلالية المراقب الداخلي	0.412**	1	0.200	0.200
الإفصاح والشفافية	0.462**	0.200	1	0.305*
ضمان حقوق جميع المصالح	0.250	0.200	0.305*	1

**: دال احصائيا عند مستوى معنوية 0.01 *: دال احصائيا عند مستوى معنوية 0.05

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS V25

يتضح لنا من الجدول أعلاه ان معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة (استقلالية المراقب الداخلي، الإفصاح والشفافية، ضمان حقوق جميع المصالح) كانت دالة احصائيا عند مستوى معنوية 0.01 عند استقلالية المراقب الداخلي والافصاح والشفافية وجاءت النتيجة على الترتيب 0.412، 0462. وتدل على وجود علاقة ارتباطية طردية وقوية بين المتغير التابع الحوكمة المصرفية والمتغيرين المستقلين (استقلالية المراقب الداخلي والافصاح والشفافية).

جدول رقم (14): معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، اختبار جودة النموذج، اختبار تأثير النموذج بالنسبة لكل متغير مستقل على حدا

المتغيرات المستقلة	نظام رقابة داخلية فعال الارتباط Y	اختبار جودة النموذج F-TEST	معامل التحديد R^2	اختبار التأثير T-TEST	النموذج
استقلالية المراقب الداخلي X1	0.412**	8.383**	0.170**	2.895**	Y=1.087+x1(0.348)
الإفصاح والشفافية X2	0.462**	11.115**	0.213**	3.334**	Y=1.091+x2(0.341)
ضمان حقوق جميع المصالح X3	0.250	2.726	0.062	1.651	

**: دال احصائيا عند مستوى معنوية 0.01 *: دال احصائيا عند مستوى معنوية 0.05

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS V25

بعد حساب معاملات الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، قمنا باختبار جودة نموذج العلاقة بالاعتماد على F-test تم حساب النسبة التي يفسرها كل متغير مستقل في التغيير الذي يطرأ على الحوكمة المصرفية كمتغير تابع ويتم ذلك عن طريق R^2، وبعد ذلك نتأكد من معنوية هذه المتغيرات المستقلة على نظام الحوكمة المصرفية ويتم ذلك بالاعتماد علىT-test .

وحسب المعطيات الواردة في الجدول رقم 14 أعلاه، والذي يوضح معاملات الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، اختبار جودة النموذج، معامل التحديد واختبار التأثير، ونموذج العلاقات البسيطة والمتعددة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، سنقوم باختبار الفرضيات الدراسة المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية وتفعيل الحوكمة المصرفية.

الفرضية الأولى: توجد علاقة ارتباطية موجبة بين استقلالية المراقب الداخلي واعتماد نظام رقابة قوي لتفعيل الحوكمة المصرفية في البنوك العاملة بالجزائر.

من خلال المعلومات الواردة في الجدول رقم 14 توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً عند مستوى معنوية 0.01، يدل على وجود ارتباط بين استقلالية المراقب الداخلي ووجود نظام رقابة داخلية فعال لتفعيل الحوكمة المصرفية، حيث بلغ معامل الارتباط 0.412 ويدل هذا احصائيا على وجود علاقة ارتباط طردية حيث كل ما

زادت استقلالية المراقب الداخلي تزداد صلابة نظام الرقابة الداخلي وفعاليته وهذا ما تتطلبه الحوكمة المصرفية، وبالتالي يمكننا قبول صحة الفرضية الأولى

وقدرت قيمة اختبار F =8.383دالة احصائياً عند مستوى معنوية 0.01 حيث تدل على جودة نموذج العلاقة بين بين استقلالية المراقب الداخلي ووجود نظام رقابة داخلية قوي لتفعيل الحوكمة المصرفة، وتشير قيمة R^2= 0.170 الى أن استقلالية المراقب الداخلي تفسر التغيير في صلابة نظام الرقابة الداخلي وتفعيل الحوكمة المصرفية ب 17%، أما نسبة 83% المتبقية تفسرها عوامل أخرى والأخطاء العشوائية الناجمة عن سوء اختيار عينة الدراسة.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ارتباطية موجبة بين تعزيز الإفصاح والشفافية واعتماد نظام رقابة قوي لتفعيل الحوكمة المصرفية في البنوك العاملة بالجزائر.

من خلال المعلومات الواردة في الجدول رقم 14 توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً عند مستوى معنوية 0.01، يدل على وجود ارتباط بين تعزيز الإفصاح والشفافية واعتماد نظام رقابة داخلية قوي لتفعيل الحوكمة المصرفية، حيث بلغ معامل الارتباط 0.462 ويدل هذا احصائيا على وجود علاقة ارتباط طردية حيث كل ما زاد الإفصاح والشفافية تزداد صلابة نظام الرقابة الداخلي وفعاليته وهذا ما تتطلبه الحوكمة المصرفية، وبالتالي يمكننا قبول صحة الفرضية الثانية

وقدرت قيمة اختبار F =11.115دالة احصائياً عند مستوى معنوية 0.01 حيث تدل على جودة نموذج العلاقة بين الإفصاح والشفافية ووجود نظام رقابة داخلية لتفعيل الحوكمة المصرفية، وتشير قيمة R^2= 0.213 الى أن الإفصاح والشفافية تفسر التغيير في صلابة نظام الرقابة الداخلي وفعالية الحوكمة المصرفية ب 21.3%، أما نسبة78.7% المتبقية تفسرها عوامل أخرى والأخطاء العشوائية الناجمة عن سوء اختيار عينة الدراسة.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ارتباطية موجبة بين ضمان حقوق جميع المصالح واعتماد نظام رقابة قوي لتفعيل الحوكمة المصرفية في البنوك العاملة بالجزائر.

من خلال المعلومات الواردة في الجدول رقم 14 لا توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً عند مستوى معنوية 0.01 أو 0.05 يدل على عدم وجود ارتباط بين ضمان حقوق جميع المصالح واعتماد نظام رقابة داخلية قوي لتفعيل الحوكمة المصرفية، حيث بلغ معامل الارتباط 0.250 وهذا غير دال احصائياً على وجود علاقة ارتباط طردية تبين انه كل ما زاد ضمان حقوق جميع المصالح تزداد صلابة نظام الرقابة الداخلي لتفعيل الحوكمة المصرفية، وبالتالي لا يمكننا قبول صحة الفرضية الثالثة.

خاتمة

من خلال دراستنا هذه أتضح لنا أن البنوك العاملة بالجزائر تعمل على ضمان وجود نظام رقابة داخلي فعال من خلال تعزيز استقلالية المراقب الداخلي ليتمكن من أداء مهامه على أكمل وجه ودون أي مضايقات من جهات عليا، وتعمل أيضا على تعزيز مبدأ الإفصاح والشفافية في جميع عملياتها الائتمانية وقوائمها المالية قصد جذب أكبر عدد من المستثمرين بهدف زيادة الأرباح، وقد خلصت دراستنا هذه الى جملة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- ✓ يعتبر نظام الرقابة الداخلية من أهم عناصر تطبيق الحوكمة المصرفية؛
- ✓ لنجاح نظام الرقابة الداخلية ينبغي تعزيز استقلالية المراقب الداخلي؛
- ✓ يعزز مبدأ الإفصاح والشفافية من فعالية نظام الرقابة الداخلية وبالتالي يعمل على ضمان وجود تطبيق فعال للحوكمة المصرفية؛

ينبغي على البنوك إعادة النظر في سياسة الحفاظ على مصالح جميع الأطراف ذات المصلحة بالبنك خصوصا فيما يتعلق بالزبائن والحرص على اشراكهم في جميع مستجدات البنك، وان يكونوا على علم وفي الوقت المناسب لجميع المخاطر التي قد يتعرض اليها البنك قصد اتخاذ قرارتهم.

وبالرغم من النتائج الإيجابية للدراسة التي توضح ان أنظمة الرقابة المصرفية الداخلية فعالة الا أن الواقع عكس ذلك، لذلك ينبغي دراسة نظم الرقابة الخارجية (رقابة بنك الجزائر ومحافظي الحسابات) لمعرفة أسباب الفضائح المالية والصفقات المشبوهة في البنوك العاملة بالجزائر وكذا خروج العملة الصعبة خارج الأطر القانونية، لذلك نقترح كأفاق للدارسة في هذا الموضوع الى ضرورة دراسة موضوع:

دور التنسيق بين الآليات الرقابية الداخلية والخارجية في تفعيل الحوكمة المصرفية للبنوك العاملة بالجزائر.

قائمة المراجع:

1- أكرم لبث القضاة، 2017، أثر الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة (COSO) على تحليل مخاطر الائتمان وفق منهج 5C'S في البنوك التجارية الاردنية، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، المجلد 13، العدد 4، الاردن.

2- السوافيري فتحي رزقي، محمد احمد عبد المالك، 2002، الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية، الاسكندرية،

3- السيد شحاتة شحاتة، عبد الوهاب نصر علي، 2007، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الاعمال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية،

4- اللجنة الدولية للجنة المحاسبين المهنيين، 2011، الإرشادات الدولية للممارسة الجيدة :تقويم وتحسين الحوكمة في المنشآت"، الاتحاد الدولي للمحاسبين،2009، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، السعودية.

5- بن حيدر بن درويش عدنان، 2007، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية، مصر.

6- جمعة احمد حلمي، بدون سنة نشر، المدخل إلى التدقيق الحديث، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

7- حامد طلبة محمد ابو هيبة، 2011، اصول المراجعة، ط1، دار زمزم ناشرون وموزعون، الأردن.

8- حبار عبد الرزاق، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي– حالة دول شمال إفريقيا، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 07.

9- حسن صلاح، 2010، تحليل وإدارة وحوكمة المخاطر المصرفية الإلكترونية، دار الكتاب الحديث، القاهرة.

10- حسن يوسف محمد، 2007، محددات الحوكمة ومعاييرها (مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر)، مصر.

11- رشا حمادة، 2010، دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، مجلد 26، العدد 2.

12- سلسلة النشرات التثقيفية لمركز أبو ظبي للحوكمة، 2012، أساسيات الحوكمة، مصطلحات ومفاهيم.

13- صبري احمد شبلي، مبادئ الحوكمة وتطبيقاتها في دول مختارة الدنمارك ولبنان، الدار العربية للموسوعات، بيروت،

14- طارق عطية المهدي الفيتوري، 2011، تقييم فاعلية نظم الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الليبية بتطبيق اتفاقية بازل 2، رسالة ماجيستير، جامعة بنغازي، ليبيا.

15- طنينة فهد محمد، 2017، أثر الرقابة الداخلية على الأداء: دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي في الضفة الغربية، رسالة ماجستير، جامعة الخليل، فلسطين.

16- عبد الله عبد اللطيف، عبد الله محمد، 2006، دراسة عن مشكلات تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على القيد والتداول في سوق الأوراق المالية (مبدأ الإفصاح والشفافية)، الأردن.
17- محسن الربيعي حاكم، حمد عبد الحسين راضي، 2012، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري.
18- محمد علي سويلم، 2010، حوكمة الشركات في الأنظمة العربية والمقارنة، ط 1، دار النهضة العربية، القاهرة،
19- يوسف محمد مطرية، 2017، أثر التكامل بين المراجعة الخارجية والمراجعة الداخلية على تعزيز نظام الرقابة الداخلية دراسة تطبيقية على البنوك الوطنية في قطاع غزة، رسالة ماجيستر، جامعة الازهر، غزة.
1- Dewing, I, and others, 2000, Cadbury and beyond, corporate gouvernance regulation, London
2- Jean TIROLE, 2001, Corporate Governance, Econometrica, Vol. 69, No. 1
3- Règlement de la *Banque* d'*Algérie* n°11-08 du 28 novembre 2011, 2011, **https://www.google.com/search?q=CONTROLE+INTERNE+DES+BANQUES+ALGERIENNE&rlz=1C1GGRV_frDZ833DZ833&oq=CONTROLE+INTERNE+DES+BANQUES+ALGERIENNE&aqs=chrome..69i57j0i22i30.36606j0j15&sourceid=chrome&ie=UTF-8,** consulter le 16-10-2020, 17:03
4- Romeny Marshall.B & Steinbart, Paul john, 2000, Accounting information systeme, 8thed prentice hall.